

محضر الجلسة رقم 1029

التاريخ: الثلاثاء 27 رمضان 1436 هـ (14 يوليو 2015 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ساعة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثاني عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبذوح، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

في البداية، أحيط المجلس الموقر علماً، أنه نظراً لارتباط السادة أعضاء الحكومة بحضور أشغال المجلس الوزاري المزمع عقده يوم الثلاثاء 14 يوليو 2015 بمدينة الدار البيضاء، قرر مكتب المجلس تقليص عدد الأسئلة المبرجة خلال جلسة الأسئلة الشفهية لسؤال واحد لكل فريق.

من جهة ثانية أحيل على مجلس المستشارين من مجلس النواب بتاريخ 8 يوليو 2015 مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 114.14 يتعلق بتصفية السنة المالية 2012؛

- مشروع قانون رقم 37.15 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقع بالرباط في 18 أبريل 2008، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع بالرباط في 6 فبراير 2015؛

- ثم كذلك مشروع قانون رقم 125.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليه بنيويورك في 6 أكتوبر 1999 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

- كذلك، مشروع قانون رقم 126.12 يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

الموقع بنيويورك في 6 ديسمبر 1966؛

- مشروع قانون رقم 83.13 يقضي بتتيمم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

- مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة "محاسب معتمد" وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين، في إطار قراءة ثانية للمحاسبين في إطار قراءة ثانية.

كما توصل رئيس مجلس المستشارين بثلاثة قرارات صادرة عن المجلس الدستوري بتاريخ 12 يوليو، تتعلق على التوالي ب:

- القوانين التنظيمية الرامية إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

- والقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الترابية؛

- والقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

والتي صرح بموجبها بمطابقتها للدستور، باستثناء الفقرة الأخيرة المضافة إلى المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، والتي قضى بجواز فصلها عن هذه المادة، وإصدار الأمر بتنفيذ القانون التنظيمي الواردة فيه بعد حذفها.

أيضاً توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 يوليو 2015، ويتعلق الأمر بالسيدات والسادة: خديجة غامري، محمد الكبوري، سعيد ارزقي، سعيد التداوي، فريدة النعيمي، إبراهيم بنديدي، الحسن بلمقدم، عبد الوهاب بلفيقه، عبد الحميد فاتحي، الصادق الرغويي، عبد الحميد الحنكاري، جمال السكاك، سعاد لغاري، محمد يرعاه السباعي، ناجي فخاري، نعم ميارة، محمد طريش، بلعيد بنشمسي، بنجيد الأمين، حسن لعواني، محمد عبو، وأخيراً محمد القلوبي.

واستجابة لطلب فرق المعارضة، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الفريق الاشتراكي، فريق الاتحاد الدستوري، نحيط المجلس الموقر بقرار المكتب، تأجيل الجلسة العامة التي كان من المزمع عقدها يوم غد الأربعاء 15 يوليو 2015 على الساعة الواحدة زوالاً، والمخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة إلى موعد لاحق.

كما قرر المكتب تأجيل الجلسة التشريعية التي كانت مبرجة خلال نفس اليوم إلى يوم الثلاثاء 21 يوليو 2015.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها رئاسة المجلس لغاية يوم الثلاثاء 14 يوليو 2015، فهي كالآتي:

عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، والسؤال الآتي الأول حول وضعية الصحة بالأقاليم الجنوبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

الحاج المهدي تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

دعوني بداية قبل بسط سؤالي، أؤكد لكم أن ما تحقق للمغاربة في مجال الصحة إذا ما نظرنا إليه من زاوية التطور التاريخي منذ سنين، يمكن تسجيل رصيده الإيجابي التراكمي، بغض النظر عن الإشكاليات والممارسات والأعطاب التي يعلمها الجميع.

ونحن في الأقاليم الجنوبية أقرب إلى التأكيد ذلك، فهناك مجهود جبار وإيجابي في تطور دائم لا يمكن أن ننحيه، ولكن ذلك لا يمنعنا من تسجيل الفراغات القاتلة التي لازالت تؤرق المواطنين والمواطنات، وأخص بالذكر أساس الخصائص الفادحة في الاختصاصات وفي الأجهزة الطبية بالأقاليم الجنوبية، والتي تجعل المواطنات والمواطنين يتكبدون عناء التنقل والضغط النفسي والمادي الملازم لذلك إلى المستشفيات الجامعية بأكادير ومراكش، وفي الاختصاصات الدقيقة إلى الدار البيضاء والرباط.

كما لا يمكن إلا أن نسجل ضعف التأطير الطبي ممتلا في الخصائص في الأطر الطبية والشبه الطبية العام، وانعدام التوازن والانتشار في التراب، ما يجعل الميزان مختل على مستويين، مقارنة مع باقي جهات المملكة وبين المناطق داخل الجهات جنوب المملكة، وبالخصوص المستشفى الإقليمي بإقليم السارة.

السيد الوزير،

بالصراحة المعهودة متى ستأتون إلى الأقاليم الجنوبية لتطلعوا عن قرب ولتكونوا على بنية المستوى الخطير لتدني الخدمات وانعدام وقلة الاختصاصات وضعف التأطير، ولتقدموا لنا تصور الحكومة وبرنامجهما لمعالجة ذلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، اتفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردى وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أولا كنشكركم على الكلمات وعلى التدخل ديا لكم.

فيما يخص الأقاليم الجنوبية، أنت السيد المستشار المحترم كتعرف بأنها من الأولويات، كنا أعدنا مخطط كامل ومتكامل ديا لتطوير وتعزيز الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية العزيزة كلها، راسلت به السيد رئيس الحكومة، ووزير الداخلية، وجميع الولاة وعمال صاحب الجلالة، بالأسف لحدود اليوم ما عندنا ردود أفعال كثيرة، باش نحاول يتم تجميع هاذ البرنامج الوطني لتعزيز الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية.

رغم هذا، فقلت أنه جميع الجهود منسبة في هذا الاتجاه، أنه فيما يخص الموارد البشرية فهي تنامي كل سنة، اللي غندكر غير عدد الأسرة وفيما يخص الموارد البشرية، هي أكبر بكثير فيما هو عليه المعدل الوطني، عدد الأسرة في الأقاليم الجنوبية أكثر بكثير فيما يخص المعدل الوطني، ولكن البعد دياال الجهة ولكن تشتت دياال العائلات إلى آخرة، تجعل أنه أولوية الأولويات، بعض الموارد البشرية بدأت تتوصل تدريجيا، ولكن أنا عارف تينقصو التجهيزات البيوطبية أكثر مما هو موارد بشرية في بعض الجهات، واحنا نعمل تشارك الأمور وتصحيحها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة السيد الوزير، أنا، لا الحكومة الحالية ولا الحكومات السابقة بذلت مجهود كبير في مجال التنمية في الأقاليم الجنوبية، خصوصا في المجال القطاع الصحي.

لكن، الإشكالية أنه السيد الوزير، أنه يعني البعد الناس كنعاني من البعد، واحنا في الأقاليم الجنوبية راه الصحة هي كل شي، راه صحة المواطن السيد الوزير، لا في الجنوب ولا في الشمال، صحة المواطن المغربي غالية علينا.

لهذا السيد الوزير، نعطيك غير مثال، المستشفى الإقليمي في السارة، هذا مستشفى، كان مستشفى صغير، وأتما في هاذ السنة الماضية والسنوات الأخيرة، وقعت بنايات جديدة ووسعتو، ودرتو تجهيزات مهمة، لكن الإشكالية منين؟

الإشكالية أنه باق كاين خصاص، صفطتو لنا الأطباء الاختصاصيين لا سيما، مثلا في القلب والشرابين، في المعدة، جاو الأطباء، (matériel) ما كاين، كاين (matériel)، ما كاين الأطباء.

في بعض الأحيان، المواطن كيشي، كتنصيفطو يجي للمستشفى الإقليمي دالسارة، وكتنصيفط من السارة للعيون، يمشي حتى للعيون ويردوه

بيناتنا باش نشوفوا الأمور يد في يد باش نزيدو القدام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه فتح باب الوظيفة العمومية أمام خريجي مدارس التكوين الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيد الوزير،

سؤالنا اليوم يتمحور حول موضوع ليس حديث اليوم، ولكنه مع ذلك يحتفظ بأهميته، الأمر الذي جعلنا نطرحه اليوم.

الأمر يتعلق بفتح باب الوظيفة العمومية أمام خريجي مدارس التكوين المهني، هذا الموضوع الذي أثار نقاشا حول المبررات التي تم اعتمادها من طرف الحكومة لاتخاذ هذا الإجراء لاسيا بعد مصادقتها على المرسوم القاضي بتغيير وتتميم المرسوم الخاص بالنظام الأساسي لهيئة المرشحين بوزارة الصحة.

السيد الوزير،

إن كان الوقت لا يسمح بالدخول في تفاصيل الموضوع، إلا أنه نسألكم:

- ما مدى نجاعة هذا الإجراء؟ وما مدى تأثيره الإيجابي على صحة المواطن؟
 - هل يخضع خريجي المدارس الخاصة في هذا النوع من التكوين لنفس المناهج؟
 - وهل يخضعون لنفس امتحانات التخرج التي تضمن جودة التكوين لدى هذه الفئة من الخريجين؟
 - ثم هل تضع المؤسسات التي تقوم بتكوينهم للمراقبة وبشكل فعال، خصوصا وأنها تخضع لوصاية وزارة التشغيل؟
- شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تتسولني السيد المستشار أسباب النزول، علاش جا هاذ؟ وتتقول بلي احنا خرجنا مرسوم، صحيح، ولايني ما قلتيش هاذ المرسوم

للعيون، ويقولوا ارجع خاصك تمشي للسارة باش يصيفطوك لأكادير، يمشي لأكادير، راه المستشفى ديال الحسن الثاني دأكادير، راك عرفتوه شنو واقع فيه.

احنا السيد الوزير، ما نشكو في المجهودات ديالكم، الله يجازيكم بذلتو مجهود، ولكن راه عندنا خصاص كبير، وبنغوك تجي تزور الأقاليم الجنوبية وتجي لإقليم السارة باش تشوف المعاناة اللي كيعاني المواطنين واللي الناس ديالك اللي عاملين في المستشفى الإقليمي دالسارة باذلين أقصى مجهود، خدامين الله يعاونهم، ولكن راه ضغط، كاين ضغط كبير.

الأطباء، مثلا في الجراحة، كاين طبيب واحد، كيخدم 15 يوم ويمشي، الإنعاش كاين طبيب واحد كيخدم 15 يوم ويمشي، يعني تصور معايا بأن إقليم مساحته حتى 63 ألف كيلومتر فيه جماعات اللي من بين هاذ الجماعات والجماعات 300 كيلومتر.

كيفاش أي إنسان مريض بالقلب، وكتعرفو درجة الحرارة اللي عندنا تما، درجة مفرطة، وعندنا إشكالية كبيرة، الله يجازيك السيد الوزير، احنا نطلبك مرة ثانية، واحنا نعرفو عنك ما غتبخل لنا شي حاجة إلا متجينا لإقليم السارة، وتجي للعيون، وتجي لطانطان، داك المستشفى ديال طانطان اللي كاع منقد نكولك فيه شيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

بعجالة الزيارة مرتقبة إن شاء الله، أنا برمجتها ولبيني غير نشوف البرنامج لأن كنت بدلت ثلاثة دالمرات، أنا غنحاول نجي في أقرب الآجال باش نزوركم.

ولكن، أوكد لكم أنه فيما يخص الموارد البشرية منين دويتي على السارة، أنه التجهيزات البيوطبية، عما قريب أقول عما قريب راه غتجي كلها لأن فيما يخص الموارد البشرية راه كاين كل شي ديك الشي اللي ذكرت، مرض القلب ومرض الشرايين، يعني، ابدينا الموارد البشرية تنجي.

كذلك، احنا تمشيو تدريجيا لإصلاح الأمور، فمثلا هاذ الصباح، بين السارة وبين العيون، كانت واحد يعني واحد الحادثة، وتدخلت المروحية، هي المروحية الرابعة اللي في الجهة الجنوبية، غير كافية، صحيح، وليني هادي كبداية، كنبداو بعدا بوحدة نجرها، نكونوا قادين أنه نسيروها، نخدموها، أنه اخداتو جابتو العيون، وهاذ المريض هاذ العشية هادي علمت أنه من العيون جا لمراكش.

فهذا تدريجيا، هادي أمور تترحبوا بها وغادين تدريجيا لإصلاح الأمور إن شاء الله.

أعدكم مرة أخرى أنه غنزوركم، وإن شاء الله غادي يكون لنا لقاء تواصل

ثانيا، تتأكد لك إلى يومنا هذا وقفنا العمل بهذا المرسوم، وقفناه، ما فهمتش، ما كاينش، ما تنطبقوهش، علاش؟
لأن لقينا المشاكل حتى نحلوا هاذ المشاكل، هاذ الشئ اللي كاين، ما كاين حتى شي حاجة وريو ليا غير شي واحد جا من هذه المدارس اللي أشرت ليها واللي نجح ولا خدام، ما كاينش، ولهذا ما دام ما كاينش لا وجود لهاذ الشئ.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وضعية المصحات الخصوصية، موضوع السؤال الموجه من طرف فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لكم لتقديم السؤال، الأستاذ عداد الزغاري تفضل.

المستشار السيد محمد عداد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يفاجأ المرضى بعد نهاية الاستشفاء بالمصحات الخصوصية بمصاريف إضافية تتجاوز أحيانا 3 أضعاف ما خصصته لهم صناديق التأمين بدعوى وجود خدمات غير متحملة من طرف هذه الصناديق، مما يخلق متاعب مالية صعبة أحيانا، وينتج عن ذلك مشاكل بين المرضى أو ذويهم وإدارة المصحات وكل ذلك نتيجة غياب الشفافية وغياب الإعلان عن تكاليف العلاج داخل المصحات.

نحن نعلم، السيد الوزير، أنكم واعون بهذه الوضعية، وأن القانون الجديد للمصحات الخصوصية يعطي أدوات متقدمة للمراقبة والشفافية، لكن نود معرفة طبيعة التدخلات الحالية لمصالح وزارة الصحة لتقويم هذا الاختلال؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

المستشار المحترم،

أولا، غير باش نذكر بأن الأسعار المطبقة في المصحات هي نوعين:

كاين النوع الأول، الناس اللي عندهم التغطية الصحية (La CNOPS¹)

جاء بناء على واحد القانون اللي صوتت عليه الغرفتين، هو القانون 13.00، اللي صوتوا عليه السيد المستشار المحترم اللي تعطي تكافؤ الفرص لجميع المغاربة.

قبل هذا وذاك، أنا اللي بغيت نؤكد أمامكم أن الدستور ديالنا تينص على تكافؤ الفرص، القانون اللي صوتوا عليه 13.00 ينص على تكافؤ الفرص، وهاذ الشريحة ديال الممرضات والمرضين هم أبناؤنا، هم مغاربة، هم عائلاتنا، فباشي من هاذ الباب فقط، فاحنا ما تندويوش على أي مدرسة، تندويو على المدارس المعتمدة (les centres accrédités, les écoles accréditées)، وإلى غير باش ما تفهمش غلط بالنسبة للمواطن المغربي، إلى حدود اليوم ما كاين ولا واحد داز، علاش؟

لأن صحيح لقينا المشاكل، وما دام أنه كاين بعض المدارس اللي ما تتعاملش بجدية اللي غير معتمدة واللي دخلت الطلبة بدون باك، هذا اللي جعلنا وقفنا هاذ التعامل بهذا المرسوم إلى حين.. هذا، لا يعني أنه ألعيناه وليني وقفنا العمل به باش حتى نصحوا الأمور.
فالمغاربة عندهم كلهم سواسية، كلهم عندهم الباك، كلهم خاصهم يقرأو 3 سنين.

أخيرا، غير باش نذكر بلي كاين 4 د القوانين الآن غادي يكونوا في الغرفة الأولى، منهم قانون الممرضات والمرضين اللي فيه هاذ الإشكالية هاذي، اللي غادي نحاولو نحلوها إن شاء الله جماعة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

نحن لا نجادل في المبدأ الدستوري الذي يقر بالمساواة في الوظيفة العمومية، غير أننا نسعى في النهاية إلى أن يراعى في تطبيق مبدأ المساواة شروط الكفاءة المهنية.

وفي نفس الوقت نشدد على أحقية المواطن المغربي في خدمة صحية آمنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا كان لديكم رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

حق الولوج المباشر للوظيفة العمومية، لا ما عمرو كان هذا، هو الحق غير باش يدوز المباراة.

¹ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

كنعموش، لأن كايين مصحات اللي عندهم.. مسؤولين عليهم ناس عندهم واحد النوع ديال المسؤولية وديال النزاهة، ولكن كايين بعض المصحات اللي هما ما عندهومش الكفاءات وما عندهومش الأطباء المتواجدين معهم في المصحات ديالهم، ويضطروا كيحببوا ناس من القطاع العمومي، ويكيدفوا بأنه ما عندهومش كيديروا يديروا لهم الفوترة ديالهم وذاك الشئ، هاذ العملية مازالة، وماشي زعما يعني الناس كتعاني من هاذ الوضعية لأنه الصحة - كتعرفوا السيد الوزير - راه المشكل ديال الإنسان هي الصحة، وحيث كيتوجه للمصحة راه هو كيكون في واحد الحالة يمكن لو يتطبق عليه اللي بغى هاذيك المصحة، وهنا كيشوفو حالات اللي في الحقيقة.. احنا دابا هذا السؤال الثاني ديالنا من خلال هاذ المسؤولية ديالكم واللي كنشكروكم على الجهود اللي كتبدلوا، والمواطنين راهما كيشوفوا، راه التحديات اللي درتوا، السيد الوزير، كنفوق ذاك الشئ اللي كنا كنتوقعو، لأنه باش يمكن لك تشجع القطاع الخاص في هاذ الشئ ديال الصحة راه قاسيتو وقاسى حتى الجمعيات اللي كانت كتدعي على أنه كتدافع على المصحات الخصوصية، بينما هي كتدافع على المصالح ديالها الخاصة.

إذن هاذ الشئ كلو توضيح. نتمناو لكم التوفيق، السيد الوزير، والمزيد من المراقبة ومن الشدة في المراقبة، باش الضرب على أيدي كل ما سولت له نفسه أن يتلاعب في صحة المواطن. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل.. إذن نمر إلى السؤال الموالي، بعد شكرنا للسيد الوزير على مساهمته المباركة في هذه الجلسة. والسؤال الموالي موجه إلى السيد وزير السياحة عن: أية إجراءات لمواجهة التحديات التي يعرفها قطاع السياحة؟ الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. الأستاذ شكيل، تفضلو.

المستشار السيد عابد شكيل:

قطاع السياحة يرتبط بمناخ الاستقرار والأمن، والملاحظ أن ما عرفته في الأشهر الأخيرة العديد من الأخطار من أحداث إرهابية مؤلمة لمن شأنه أن يؤثر على هاذ القطاع الحيوي، لذلك نساالك السيد الوزير: ما هي الإجراءات المتخذة من أجل مواجهة تحديات التي يعرفها قطاع السياحة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

ولا (La CNSS) اللي مدبراهم، هاذوا كيطلب عليهم الأسعار للاتفاق بين الهيئات المدبرة (la CNOPS, la CNSS) ومقدي الخدمات الوطنية (la tarification nationale de référence).

كايين الفئة الثانية اللي ما عندهم لا هادي ولا هاذيك، هاذوك كيطلب عليهم واحد الأسعار اللي خصها تخضع لمرسوم ديال 5 أكتوبر 1985، المحدد لسقف سعر الخدمات الطبية، ماشي اللي ما عندهوش (la CNOPS) ودير ليه الثمن اللي بغيتي.

ولكن أنا متفق معكم، وهاذ الشئ معروف ماشي حيث متفق، هاذ شئ راه كنعيشوه كلنا، لأن الملاحظ على أرض الواقع هو عدم التقيد باحترام مقتضيات هذه النصوص، من خلال من دخول في مفاوضات بين المريض وبين الطبيب ولا بين المصحة.

اللي كمنشيو بعيد، أكثر من هذا أشرت السيد المستشار المحترم، كيجي المريض كي داوى ومن بعد كيقولوا ليه هاذ الشئ زائدة إلى آخره. فهاذ الشئ باش جا هاذ القانون، التحيين ديال 10.94 بالقانون الجديد 131.13 اللي المراسيم التطبيقية ديالو، تؤكد هي في الأمانة العامة للحكومة عما قريب يعني غادي تنشر، وهاذ المشكل غادي يتحل.

لأن هاذ الشئ كايين إلزامية وضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء ديال جميع الأئمة، إلزامية وضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء للأساء ديال المهنيين، كذلك بشكل مقروء وواضح بالنسبة واش هاذ المصحة منخرطة أو ليست منخرطة في (L'AMO³) يعني ممنوع (le noir)، الشيك الضمانة، ممنوع فوترة الأدوية. مثلا الأدوية دابا في المصحة لأن ما خاصهاش تدوز 5% ديال الربح (le prix hospitalier)، ثمن المستشفى ديال الدواء، وإذا به تيسعملوا الثمن ديال الصيدلية، هذا ممنوع منعاكيا.

هاذي مسائل كلها كندار، احنا بدينا، إن شاء الله، غادي يخرجوا هاذ المراسيم التطبيقية وليني بدينا خرجات تفتيشية. إلى حدود اليوم أكثر من 300 خرجة تفتيشية اللي قامت بها الوزارة، واخذات الإجراءات اللازمة، وأؤكد لكم شئ مرة توصلت إلى حدود أنه سدت المصحة، وغادي نمشيو في هاذ الاتجاه في انتظار خروج إصدار هاذ المراسيم التطبيقية، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الأستاذ عدا ب الزغاري، تفضل.

المستشار السيد محمد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات المهمة، واللي احنا دائما ما

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

³ Assurance Maladie Obligatoire

يقولوا آه رئيس الحكومة اجتمع وتذاكر مع وزير المالية وما قولتو لهم حتى شي حاجة ! طمئنوا الناس، قولوا لهم شي حاجة، قولو لهم ها أش درنا، أش عملنا، ها الواقع باش يمكن لهم يزيدوا في الاستثمار دياهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلو.

السيد وزير السياحة:

أنا غادي نعطيك بعض الأرقام، السيد المستشار المحترم، وختعرفو أشنو تعملوا في قطاع السياحة بالنسبة لمواجهة هذا المسألة. بالنسبة للترويج المشترك، 8 ديال العقود اللي وقعنا في هاذ 6 أشهر الأولى، باعتمادات مالية وصلت 4 مليون ديال الدرهم، غادي نجلبو فيها تقريبا 300 ألف سائح؛ بالنسبة لهذه السنة يعني هاذ 6 أشهر الأولى ديال 2015، 700 ديال وكلاء الأسفار اللي عملنا لهم رحلات ترويجية باش يعرفوا المغرب باش يعرفوا الوجهة المغربية؛

126 اللي هما وكلاء أسفار والي هما كذلك رواد الرأي على مستوى فرنسا، تم كذلك شاركوا في الورشات الإعلامية اللي تعملوها. مثلا بالنسبة للصحافة عملنا، لحد الآن فقط في 6 أشهر الأولى، 17 سفر ديال الصحافة والي همت تقريبا 140 صحفيتين جاوا من أنحاء الأسواق اللي هما كتهتمو بها باش يجيوا للمغرب؛ بالنسبة للنقل الجوي، النقل الجوي اللي موجود في هاذ الصيف هذا اللي مبرمج 407 ديال الرحلات الأسبوعية اللي غادي تجلب لنا تقريبا واحد 2 مليون ديال المسافرين، فيهم اللي هما سائحين، فيهم اللي هما غير سائحين؛

بالنسبة للإشهار، نحن متواجدين على مستوى 49 سوق تجاري على مستوى أوروبا بالنسبة للإشهار وبالنسبة للملصقات وجميع الأنواع. كذلك على مستوى المواقع الاجتماعية، الآن يعلن المكتب الوطني المغربي للسياحة بكل مندوبية مندوبية عندو حساب على (Facebook)، عندو حساب على (Twitter) على (Instagram)، وهناك تواجد مواقع ديال التواصل الاجتماعي لأن هي اللي ولات الآن الوسيلة باش يمكن أنه الناس يتواصلوا، كذلك حتى الوسائل ديال البيع.

إذن بالنسبة للسنة المقبلة كذلك هناك هاذ 6 أشهر اللي باقية سنستمر في هاذ العمل هذا، سنستمر بأن نبقاو متواجدين. أنا قلت لك واحد المسألة، راه لولا التدخل ديال المكتب الوطني المغربي للسياحة وديال وزارة السياحة كان غادي يكون الأثر هو سلمي أكثر، لأنه بالأحداث المتعاقبة اللي وقعت منذ يوليوز ديال السنة الماضية إلى الآن كان غادي يمكن يكون تأثير لأن هناك خلط في الأذهان، بالنسبة للمغرب في علاقته

فعلا، هذا سؤال وجيه، لأنه الأحداث اللي جرات سواء في 2014 ولا في 2015 على المستوى الإقليمي، على مستوى فرنسا، على مستوى دول أخرى في المنطقة، كان لها تأثير سلبي على السياحة المغربية، كان يعني.. وبالنسبة للأحداث اللي كانت أخيرة في تونس، ما كاينش شي تأثير اللي هو مباشر من ناحية الإلغاءات، ولكن بالنسبة للحجوزات في فصل الخريف المقبل ما كنفوش واحد التطور اللي هو كبير جدا، هذا ما كيغنيش بأنه كنبقاو مكتوفين، هناك عمل تقوم به في إطار المكتب الوطني المغربي للسياحة، وهناك العمل هو اللي جعل بأنه التأثير ما كانش قوي جدا، مثلا ما بين دجنبر إلى ماي من 2015 التراجع كان بناقص 1.5% نظرا للعمل اللي كقومو به على مستوى الترويج وعلى مستوى التسويق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكاييل:

يعني خصوصا بالاعتراف ديالكم بأن لأن الشيء اللي دفعنا احنايا باش نطرحو هاذ السؤال هو الانخفاض اللي هو.. والتوقعات ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي كتقول بأن هاذ القطاع غادي يستمر في التراجع للفصل الثالث على التوالي، باش يلحق لانخفاض يقدر ب1.1، موازاة مع التراجع مداخل الأسفار والمبيتات بنسبة تقدر ماشي غير 5.1 حتى 8.3 على التوالي، ولكن وهاذ الشيء خاصنا نشوفو كذلك ما سيأتي من بعد، قضية اليونان، إلى فعلا مصر وليبيا وتونس ها هما كنعيشوهم للآن ولكن اليونان حتى هي جايا.

بعينا نعرفو أشنو هي الإستراتيجية، السيد الوزير، اللي الحكومة ووزارتكم تقولها لنا، باش تطمئن لا الشعب المغربي ولكن كذلك الفاعلين الاقتصاديين، بالخصوص الناس اللي كيهتموا بهاذ القطاع، يكون عندهم اطمئنان يعرفوكم أش كنديرو، أش كنعملو، أشنو الأشياء اللي غادي تديرو باش يمكن.. لأن هاذو مستثمرين وكيغنيوا يزيدوا في الاستثمار دياهم ومخلوعين، ولكن إلى خليناهم غافلين ما غاديش يمكن لهم يزيدوا، واحنا كنعرفو بأن المستثمر إلى كان مطمئن كيمن لو يزيد في الاستثمار ديالو، وإلى ما كانش مطمئن، راه كنعرفو أشنو هو التأثيرات اللي كتجرا على الاقتصاد المغربي ديالنا.

وأنا اللي غادي نزيدك، السيد، واللي خلعتني كثير هو أتي كنعرفو الاجتماع الأخير على، حسب الجرائد، ديال رئيس الحكومة مع وزير المالية في هاذ الشأن وبالخصوص في السياحة كتي غايب على هاذ الاجتماع، ما عرفتش علاش، ولكن اللي خلعتني هو هاذ الاجتماع ديالو اللي غادي يزيد يؤثر كذلك.. إلى ما كانش التواصل في الإعلام، المنعشين غادي يتخلعوا،

لذلك، يتعين في نظرنا بذل مجهودات أكبر لحماية مناطق الواحات من الحرائق عبر اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الحرائق والتدخل السريع والناجح لإخمادها في حالة وقوعها، كما يتعين أيضا تعويض ساكنة الواحات المتضررين من هذه الآفة، خاصة وأن تضرر أشجار النخيل يعني فقدان ساكنة الواحات لمصدرهم الرئيسي والوحيد للرزق.

كما تتعرفوا السيد الوزير، بأنه نخلة ما يمكن لها تعطي الثمار ديالها على 15 سنة، راه ماشي بحال تفاعحة ولا بنانة اللي في عامين ولا 3 كت.. لهذا الله يجازيكم بخير بغينا باش الناس يتعضوا فهذا النخل اللي كيتحرق.

لذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي التدابير المستقبلية التي تنوون اتخاذها لحماية الغابات، وخاصة بالواحات، من الحرائق؟

وما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لإعادة التشجير بالمناطق التي تعرضت للحرائق وتجديد الغطاء الغابوي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد العزيز العاري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال، وكما أشرتم فعلا الغطاء الغابوي يتعرض إلى أخطار اللي هي مرتبطة بواحد الوضع هيكلية فيما يخص طبيعة مناخ في المنطقة ديال البحر الأبيض المتوسط، واللي كتوقف التساقطات المطرية في فترات معينة خصوصا خلال شهري ماي وأكتوبر، بطبيعة الحال هذا الأمر كيعرض الغابات للحرائق.

المنندوبية السامية واعيا بهذا الإشكال وضعت خطة متكاملة، وبطبيعة الحال لا تعتمد على جهد ديالها بوحدها وإنما تنسق مع مختلف المتدخلين، وبالأساس وزارة الداخلية، الوقاية المدنية، الدرك الملكي، القوات المسلحة الملكية، القوات الجوية الملكية والقوات المساعدة، لأن لما كيكون حريق الكل يتعبأ لمواجهة هذا الحريق.

وارتباطا مع هذا، خطة متكاملة، كايئة إجراءات وقائية ضرورية يتم اعتمادها من مثل تعزيز دوريات المراقبة، شق وصيانة المسالك الغابوية، مصدات النار، تهيئة نقط التزود بالماء، اقتناء سيارات التدخل السريع وكذلك يتم الاعتماد على واحد البرنامج ديال التحسيس والتوعية من خلال القنوات السمعية البصرية والملصقات وغيرها، أي التحسيس من أجل الوقاية.

كذلك يمكن نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، على أنه تم فيما يخص

يعني مع دول المنطقة، ولكن الحكومة مهتمة بهاذ الأمر هذا، وهي ماشي إشكالية ديال الاعتمادات المالية، نحن موجودة الاعتمادات المالية من أجل العمل ومن أجل الذهاب إلى الأسواق التي يمكن أن يكون فيها نمو أكثر. هاذ الشي علاش ركزها على ألمانيا، ركزنا على إنجلترا، لأنه كاين هناك واحد النوع من التراجع على السوق الفرنسية، ولكن ما غاديش أننا نوقفو بالنسبة للسوق الفرنسية سنستمر في العمل باش يمكن لنا أننا نكونو متواجدين.

التوقعات ديال المندوبية السامية للتخطيط راه غير دقيقة جدا. التوقعات يجب إعادة النظر فيها لأنه هاذ الأرقام اللي تيديروا ماشي هي الأرقام اللي موجودة عندنا، وإلى بغاؤ أرقام وزارة السياحة غادي يمكن لنا نعطيوها لهم، والدولة ورئيس الحكومة تهتم بالسياحة، وعندها الإشكالية ماشي إشكالية ديال اعتمادات مالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

والسؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. الموضوع: حماية الغابات من الحرائق وتحضير أو إعادة تحضير برنامج التشجير على الصعيد الوطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا الحاج بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

يعاني الغطاء الغابوي من العديد من المشاكل والتحديات تأثر بشكل مباشر على أدواره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولعل أبرز الأخطار التي تهدد الغابات هي الحرائق التي تأتي على مساحات واسعة من الرصيد الغابوي الوطني، خاصة في فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لحماية الغابات من الحرائق، خاصة في مجال التدخل المباشر للتحسيس بخطورة الحرائق، فإن العديد من مناطق الواحات في الجنوب الشرقي مثل الراشيدية، زاكورة، ورزازات، تنغير وطاطا، وما وقع مؤخرا بمنطقة طاطا حيث أتت النيران على مساحة واسعة من الواحات والتهمت ما يقارب 400 نخلة، ومثال كذلك ما وقع في غابة عبد الصباح في السنة الفارطة، عبد الصباح زيز ما يفوق تقريبا واحد 6000 نخلة، التي تعتبر المورد الأساسي بل الوحيد للعديد من الأسر التي تقطن بالواحات التي تتميز بهشاشة انتظامها الإيكولوجي.

أحنا نتمناو كذلك، نظرا لبساطة السكان ولعيشتهم، أن يكون هناك تدخل من طرف الدولة لتعويض المتضررين، الشيء الذي لم يحدث في السنوات السابقة لا بالنسبة لجماعة عبد الصباح ولا بالنسبة لطاطا، نتمناو في المستقبل باش هاذ القضية تكون كذلك في الحسبان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم. وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه تجاوزات مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين.

السيد الوزير،

إن الفصل 15 من الظهير الشريف المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي يلزم المشغل ويحملة المسؤولية أمام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقيام بالتصريحات بالأجور وأداء واجبات الاشتراك المترتبة عنها. وإن عدم الإبلاغ أو التأخير أو النقصان أو النسيان في التصريح بالأجور يعرض المشغل إلى غرامة تقدر ب 50 درهم لكل أجير في حدود 5000 درهم.

إن ما يتم وضعه من غرامات تخص ما سبق ذكره على المشغل يفوق بكثير ما جاء به القانون، إذن متى سيتم وقف هذه التجاوزات من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس، بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال.

أولا من الأحسن أن لا نستعمل تجاوزات ونحكم مسبقا على.. قد تكون تجاوزات ولكن الإنسان يكون محتاط.

كما جاء على لسانكم، السيد المستشار المحترم، القانون واضح ديال الضمان الاجتماعي، بالطبع لحت الناس باش يقوموا بالتصريح ديال العمال، كندير واحد النوع ديال الغرامات، هذا طبيعي في جميع القوانين، نفس الغرامة تسري كذلك فيما يخص عدم التصريح بالعمال في التأمين الإجباري

الوسائل لمواجهة الحرائق تعزيز الأسطول الجوي المخصص لهذا الغرض باقتناء طائرات (Bombardier) التي يتم تزويدها بالماء مباشرة من البحيرات، وكذلك كإين واحد النظام معلوماتي استباقي كيتوقع، تدير المخاطر ديال الحرائق بهذا البرنامج المعلوماتي.

يمكن نقولو بطبيعة الحال أنه تكلمنا على الحريق بشكل عام، ما أشترتم إليه فيما يخص واحات النخيل يمكن تدقيتها بطبيعة الحال من خلال المعطيات اللي يمكن توصلوا بها كتابة في هذا الموضوع، لكن خليني نقول لكم بأنه فيما يخص دول البحر الأبيض المتوسط، بالمقارنة أن بلادنا الحمد لله من حيث النجاعة وتدير الحرائق أنها عندها واحد الموقع متقدم من خلال المساحة المتضررة لكل حريق بالهكتار، بحيث أنه كانت عندنا من 2003: 12 هكتار، في 2004-2013 نزلت ل 9 وفي 2014 الآن كإين المساحة هي 3، بمعنى آخر أن هناك تحسن وتطور.

على مستوى الاعتمادات المالية 2012-2016 الغلاف المالي المرصد لمواجهة الحرائق قدر وهو ب 260 مليون ديال درهم، بمعنى آخر أن الدولة كتدير اعتمادات، بطبيعة الحال، من أجل مواجهة الحرائق، بالإضافة إلى الجهود التي تتم على مستوى إعادة التشجير والتخفيف.

فالجهود موجود، التعاون بالنسبة لمختلف المتدخلين وكذلك التحسيس ديال الساكنة موجود، الموقع، كإين الإكراهات المرتبطة بالمعطيات الهيكلية المرتبطة بالمناخ، لكن من خلال هذه السياسة، الدولة تقوم بواجبها من أجل مواجهة الآثار ديال الحرائق والتخفيف من الآثار ديالو بالنسبة للساكنة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار لبضع ثواني لكم الحق في التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على هذه المعطيات والبيانات.

ولكن نعتقد أن في المناطق الشرقية الجنوبية التي تعتمد أساسا على الواحات في معيشة ساكنتها، نعتقد أن هناك خصاص كبير فيما يخص: أولا، لا من حيث التحسيس ولا من حيث المعدات، وسياسة القرب بالنسبة للتدخل السريع.

وبالتالي أحنا نتطلبوا باش تكون واحد المراكز مجهزة بجميع المعدات من طرف الوقاية المدنية وجميع المتدخلين، وأن تكون قريبة جدا من الواحات لكي يمكن لها أن تتدخل بسرعة، وبطبيعة الحال، هناك سياسة للمحافظة على الغابات ومن ضمنها الواحات، ولكن الواحات هي أقل بالنسبة للاهتمام الموكل لهاذ المجال ديال الحرائق.

على المرض (P'AMO).

خاصنا نعترفو بداية أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال المستخدمين ديالو قاموا بواحد العمل جبار، باش يرفعوا من عدد العمال المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي اللي بلغ الآن 3 د المليون عامل وعاملة، ومازال أمامنا واحد العدد كبير ديال المقاولات ما كيصرحوش.

ولكن، إلى عندك معطيات مدققة، وبالفعل كتبين على أن هناك تجاوزات، لا أحد يمكن له أن يخرق القانون، لا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا كذلك المعنيين بالتصريحات، احنا مستعدين ندرسو معك الملفات إلى كانت شي حاجة، نعالجوها طبقا للمساطر وللقوانين الجاري بها العمل واحنا دولة الحق والقانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، تفضلو.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

ولكن السيد الوزير احنا ملي استعملنا كلمة ديال تجاوزات راه ما استعملناهاش، أظن أننا استعملنا كلمة تجاوزات في محلها، السيد الوزير، القانون واضح ولا اجتهاد مع النص.

القانون كييقول "في حدود 5000 درهم" (tout régime confondu)، آ السيد الوزير، ما كاينش 10000 درهم، هنا عندنا رسالة موقعة من الناس ديال الضمان الاجتماعي كييقولك أنها ب 10000 درهم، ها الأولى السيد الوزير.

ثانيا، احنا نمشيو في هاذ المنطق اللي قلتو ديال 10000 درهم، ملي كنتجي (la notification) ديال (la CNSS) علاش كيرفضوا أنهم كيعطيوك (tableau) ديال هاذ (les astreintes) ما كعطيوش هاهما طلب باش طالبينهم ما عطاوهش لنا، كييقولك في حدود 10000 درهمين وملي كنتعاود (calcul) كتلقاها 350 درهم، السيد الوزير للأجير.

هذه تجاوزات، ونقول أنها تجاوزات، علاش؟ لأن هناك ملفات، الناس اللي عطاوك المعطيات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان خاصهم ييقولك بأن هناك ملفات الناس مشاو للمحاكم الإدارية وربجوهم، ما نطنش بأن المحاكم الإدارية غالطة واحنا غالطين وصندوق الضمان الاجتماعي هو اللي على صواب، لسيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير في ما تبقى من الوقت.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

احنا ما ندخلوش في جدال يعني متناقضين بيناتنا، السيد المستشار المحترم، لأن كاين الغرامة الأولى ديال 5000 ولكن كل الشهر عاوتاني ديال التأخر، راه كتوقع كرة تلجية ما حدها كتستمر وهي كتغلاض.

فإذن، أنا بغيت حقيقة ننتهز هاذ الفرصة باش نوجه نداء إلى الإخوة المقاولين، باش يديرو مجهود يصرحوا بالعمال ديالهم في حينه وتجنبوا كاع مثل هذه الخلافات وما نبقاوش لا غرامة ولا هم يجزنون.

بالطبع أنا كتنتههم في بعض الأحيان أن هذوك المقاولات كتجتاز واحد المرحلة صعبة كيخص كذلك قابلين حتى احنا مستعدين نتحاوورو بشأنها، لأن الله غالب، شي مرة كتكون شي أزمة اقتصادية، ولا يعني أوضاع مالية كتجتازها المقاول، خاص كذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبين واحد النوع ديال المرونة لمعالجة هذه الإشكاليات لنضع المصلحة ديال البلاد فوق كل اعتبار، والجميع يعاون والجميع يشتغل بنية صادقة باش نخدمو بلادنا وباش تقدمو اقتصادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، الموضوع ديالو إصلاح منظومة الأجور.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مرة أكثر أو تقريبا 10 سنوات على عملية المغادرة الطوعية التي كان الهدف منها هو تخفيف كتلة الأجور وكذلك تجديد الكفاءات والنخب الإدارية.

هاذ العملية، السيد الوزير المحترم، كانت أيضا مشروطة بمصاحبتها بإصلاحات إدارية تروم تحقيق الأهداف وعلى رأسها إعادة الانتشار الإداري.

السيد رئيس الجلسة:

اسمح ليا السيد المستشار، هذا سؤال متعلق بمنظومة الأجور والتي طرحو، طرحو الفريق الفيدرالي، إذن غتسمح لي نعطيو الكلمة للفريق الفيدرالي، السؤال المتعلق بمنظومة الأجور.

سنعمل على إيجاد.. لأنه هو عمل شاق وورش يعني ماشي سهل، ولكن
بدينا فيه العمل لأن هناك 14 نظام أساسي فتوي، فئات متعددة بلا ما
نذكر كيفاش حتى وصلنا لهاذ الحالة هاذي.

ولكن، اليوم على ضوء الدستور الجديد الذي ينص على الإنصاف
والمناصفة، يجب إعادة النظر في هذا الأمر، وهذا هو الهاجس الأول ديال
الحكومة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
الكلمة في إطار التعقيب للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الايضاحات.
احنا طرحنا إشكالية منظومة الأجور لأنها مرتبطة بالإصلاح الإداري.
منظومة الأجور الآن تدارت فيها واحد الدراسة اللي فيها ثلاثة ديال المحاور
كبار، ولحد الساعة الحكومة ما استطعاتش تخرج الإصلاح لحيز الوجود.
هاذ الإصلاح يقتضي مجموعة من الشروط:

أولها، تحيين القيمة المادية للأرقام الاستدلالية، اللي ما تغيرتش منذ
عقود، منذ 1980، وبالتالي، فالقيمة المادية للأرقام الاستدلالية لا تسير
القدرة الشرائية للموظفات والموظفين .

ثانيا، إصلاح منظومة الأجور مرتبط بإصلاح جذري لمنظومة الترتي.
منظومة الترتي في حاجة إلى نسق سريع يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من
التحولات، من المعطيات الجديدة اللي عرفتها الإدارة المغربية.

كذلك، مفروض إعادة النظر في منظومة التقييم والتنقيط، وهذا شيء
أساسي، لا يعقل نبقاو ننقطة الشخص لذاته، بل يجب أن ينصب التقييم
والتنقيط على المجموعة ككل في إطار دفتر تحملات وعقد برنامج سنوي
وأهداف محددة.

كذلك، لابد ما نشيرو أن منظومة الأجور لابد ما تكون مرتبطة بالسلم
المتحرك للأجور والأسعار. خاصنا ناخذو بعين الاعتبار التطور ديال
الأسعار والتطور ديال ارتفاع المواد الأساسية الاستهلاكية، سواء كانت
غذائية أو خدماتية، علما أن المندوبية السامية للتخطيط على العاتق ديالها
إعادة النظر في نسبة التضخم. فطريقة احتساب نسبة التضخم في المغرب
هي طريقة فضفاضة، فيها سلة تضم كثر من 280 منتج وخدمات،
وبالتالي احنا في حاجة إلى سلة تضم فقط 33 مادة وخدمة الأكثر
استهلاكاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة
واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة.
لنا، نسالكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لإصلاح منظومة
الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة.
ما هي خطة الحكومة لمعالجة التناقض داخل هذه المنظومة وتدارك ما
يشوبها من نواقص وتغرات تسبب حيفا لفئة عريضة من الأعوان
والموظفين؟

متى سيتم تحقيق العدالة والإنصاف بالحد من الفوارق الشاسعة بين
الأجور العليا والدنيا، ووضع معايير مضبوطة وعادلة تأخذ بعين الاعتبار
عنصر المردودية والإنتاجية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد مبدع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر الفريق الفيدرالي على وضعه هاذ السؤال المهم جدا. أكيد السيد
المستشار المحترم أن هناك اختلالات في منظومة الأجور. نحن نتفق على
هذا الأمر، ويتعلق أساسا بمهينة التعويضات على الأجر الأساسي، هذا
واقع.

ثانيا، هذه التعويضات تشكل السواد الأعظم من الأجر العام، وهناك
كذلك شبكة استدلالية متجاوزة نظرا لتعدد الأنظمة الأساسية وتباينها فيما
بينها، مما خلق تفاوتات وفتوية بين الموظفين، هذا أمر واقع.

وهناك كذلك بعض التعويضات التي أصبحت تتركز على أسس
متجاوزة، كالتقطيع الجغرافي أو التعويض عن المناطق الجغرافية.

الآن، لتصحيح هذا الوضع، نحن في إطار إعادة أو إعادة النظر في
النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لأن أي مراجعة لمنظومة الأجور يرتبط
بتصحيح أو إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية الذي باشرنا العمل
فيه، وتم تقديم المسودة الأولى للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وإن شاء
الله هذه هي المناسبة لإعادة النظر في كيفية وإمكانية تسوية أو مساواة
وإنصاف كل موظفي الدولة على قدم وساق.

ومن بين يعني الإمكانيات التي سنعمدها في هذا الأساس، وهو ربط
الأجر بالعمل الذي يقوم به الموظف، لأن هناك تفاوت، الأجر لا تتوافق
مع نوعية وحجم العمل، وهذا ورش مفتوح وأتم تساهمون معنا فيه،

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

أقول أن المقاربة الجديدة، مقارنة الحكومة تتعلق بالتعاطي مع قضايا الوظيفة العمومية على أساس القطع مع الفتوية المعتمدة حاليا، هذا واقع، وهذا مرتبط بإصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهذا الإصلاح لن يتأتى إلا بإعادة النظر في الإصلاح الإداري بشكل شمولي، نعتمد فيه على المعطيات الجديدة، خصوصا الجهوية. وأساسا، نحن نتفق أن الأجر اليوم أو تقييم يقوم على اعتبارات لا أساس لها من الواقعية. اليوم، ما يقوم به الموظف لما يقوم بتقييمه في نهاية السنة من طرف رؤساء الإدارات، لا نلاحظ فرق بين الذي يشتغل والذي لا يشتغل، فكل الموظفين تقريبا تيشدوا النقطة 20 على 20، هذا لا يشجع الكفاءات، لا يشجع المردودية، وكذلك الترقية لا تعتمد أساسا على المردودية، بل على الأقدمية، وهذا إشكال وهذا اختلال يجب أن نعيد فيه النظر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

آخر سؤال موجه لكم، السيد الوزير، يتعلق بإعادة انتشار الأطر الإدارية بعد المغادرة الطوعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الفريق تفضلو.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عشر سنوات تقريبا قد مرت على المغادرة الطوعية التي عرفتها بلادنا، والهدف من المغادرة الطوعية كان هو تخفيف العبء من كتلة الأجور وكذلك تجديد النخب الإدارية، وهذا العملية، السيد الوزير، كما هو في علم الجميع، كانت مشروطة بالمصاحبة بمجموعة من الإصلاحات الإدارية، وعلى رأسها إعادة الانتشار الإداري، فما هي، السيد الوزير، الإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة في اتجاه إعادة انتشار الأطر الإدارية؟ وما هو المخطط الإستراتيجي الذي وضعته وزارتم لتأهيل الإدارة المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال الهام.

أذكر فقط بهذا المناسبة أن حركة الموظفين تعتمد ثلاث آليات:

أولا، الإلحاق، وتم إصدار مرسوم سنة 2014 لتسهيل وضبط وتوضيح عملية الإلحاق وظروف الإلحاق؛

النقطة الثانية: "الوضع رهن الإشارة"، وتم إصدار كذلك مرسوم سنة 2014 الذي يضبط وينظم هذه العملية. الجديد وهي لتسهيل وتيسير عملية الانتشار وهو النقل، الحركية، هذا هناك مشروع مرسوم تم وضعه يعني على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وسيتم البت فيه قريبا على مستوى مجلس الحكومة، وبمهم نقل الموظفين من منطقة إلى منطقة ومن إدارة إلى إدارة ومن إدارة إلى جماعة حضرية أو جماعة ترابية إلخ.

وسيخص أساسا الموظفين المشتركين بين الوزارات (حوالي 125 ألف موظف)، اقتصرنا على هذا العدد ديال هذه الفئة المتواجدة في كل هذه الوحدات الإدارية.

ستتم هذه العملية حسب هذا المشروع على مستويين:

أولا، إرادة الموظف، هناك موظفون لا تتأشى تكويناتهم مع العمل الذي يقومون به، سنوفر لهم هذه الفرصة. هناك موظفون بعيدين على جهتهم، سنوفر لهم هذه الفرصة بإرادتهم؛

ولكن، هناك مستوى آخر، إرادة الإدارة. ستشكل لهذا الغرض لجنة على مستوى رئاسة الحكومة ستدرس الفائض المتواجد في بعض الإدارات أو في بعض الجهات مع الخصائص المعبر عنه في إدارات أو جماعات أخرى أو جهات أخرى، وستحاول إعادة الانتشار حسب المقاييس وشروط معينة سيتم تحديدها، وسنراعي الجوانب الاجتماعية والنفسية، وسنحاول أن تكون هناك آليات تشجيعية وتحفيزية لكي نعيد الانتشار، وبالتالي نحاول أن نوازن بين الجهات وبين المؤسسات، خصوصا لسد بعض الفراغ في بعض الإدارات وكذلك حل الإشكالية ديال بعض الموظفين اللي توظفوا بشهادات معينة وبتكوين معين وتم توظيفهم في الإدارات أو للقيام ببعض الأشغال لا تتوافق ولا تتناسب مع تكويناتهم، وبالتالي ستمكنهم هذه العملية من القيام بمردودية أحسن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

تفضلو في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحن كفريق اشتراكي فيما يتعلق بمسألتي الإلحاق والوضع رهن الإشارة، فنحن نشكر الحكومة على هذين المرسومين، واحنا متفقين معكم.

كيبقى المسألة الثالثة هو مشروع المرسوم الذي تعزم الحكومة إخراجه في القريب العاجل، والذي ربما قد تأخر بسبب عدم توافقكم مع النقابات، التي همها الأساسي هو الدفاع عن الموظفين بصفة عامة.

احنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي، ندق ناقوس الخطر وننبهكم على أن مشروع المرسوم الذي تعزم الحكومة تطبيقه، على الحكومة أن تستحضر مقتضيات المادة 32 من الدستور. هاذ المادة 32 من الدستور جاءت لتوفر الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة المغربية، فبالتالي نحن نخاف أو نخشى ما نخشاه هو أن يأتي هذا المرسوم ويطلق عنان السلطة التقديرية للإدارة، تأسيسا على المبدأ العام في الوظيفة العمومية هو أن الموظف يكون في حالة نظامية تجاه الإدارة المعنية التي يشتغل أمامها.

احنا بغينا نقولو، السيد الوزير المحترم، لا بد على الحكومة أن تراعي عدم التعسف في مسألة نظامية الموظف إن العلاقة التي تربط الموظف العمومي مع الإدارة من جهة، ولا بد أيضا أن تراعي عدم الشطط أو التعسف في استعمال الحق حتى لا يمكن أن نعطي للإدارة بصفة عامة السيف في يد الإدارة تجاه الموظف، وأن تعتمد إلى نقله أو تقبله حسب الرغبة أو الهوى ديال الرئيس، في إطار العلاقة اللي كيعرفها الرئيس بالمرؤوس.

إذن، احنا ناقوس الخطر ديالنا، السيد الوزير المحترم، هو مراعاة واحترام مقتضيات المادة 32 من الدستور، ولا بد من تقييد شروط النقل

الذي تعتمد أو ستعتمد إليه الإدارة.

نحن نعم مع احترام المصلحة العامة، إلى كان شي نقل في إطار المصلحة العامة نحن معه، ولكن أن يتم النقل في إطار التعسف أو الشطط، فنحن ضده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، في بضع ثواني، إذا كان لديكم ما تضيفون.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

ثواني. أنا كقتدر، السيد المستشار المحترم، التخوف ديالك، وهذا يمكن يكون عندو واحد النسبة ديال الحقيقة، ولكن راه رؤساء الإدارات ناس مسؤولين وعندهم المسؤولية أمام الدستور وأمام القانون وأمام المجتمع لمراعاة هذه الأمور.

وأتمنى، أتمنى، إن شاء الله، أن الجميع يساهم بكل وطنية وبكل مسؤولية في هاذ العملية هاذي، لأن هذا شأن ديال الإدارة و ديال الموظفين و ديال النقابات وديال المجتمع. كتمنى على الله، أن تكون النيات الحسنة متوفرة، لإنجاح هذا الورش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

شكرا على مساهمتكم، وعيدكم مبارك سعيد.

ورفعت الجلسة.